توقعات بتراوح سعر تداول خام برنت بين 55 و 65 دولاراً

«ابيكورب»: أزمة السيولة قد تشكّل عاملاً إيجابياً لاستثمارات قطاع الطاقة خلال 2020

اصدرت الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) وهي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف، اليوم تطلعاتها السنوية لأبرز خيارات الاستثمارات في قطاع الطاقة لعام 2020.

وتتوقع ابيكورب أن استثمارات قطاع الطاقة الملتزم بها والمخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستبلغ بالفعل التريليون دولار امريكي، وذلك حسبما جاء في تقرير «التوقعات السنوية لاستثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام 2019» الذي اصدرته الشركة العام الماضي، وذلك على الرغم من التطورات الجيوسياسية الإقليمية الأخيرة التي لم تكن في الحسبان.

وتتوقع ابيكورب في هذا السياق ان تكون أسعار النفط اقل المؤشرات السوقية تقلبا ما لم تقع اي تطورات جديدة غير متوقعة. اضف إلى ذلك ان فيروس كورونا سيؤثر على نمو الطلب في عام 2020 الذي لم يتضح بعد مقدار تاثيره، حيث تشير التقديرات الأولية إلى تراجع قدره 300 الف برميل يوميا في الطلب العالمي لعام 2020. وعلى افتراض استمرار حالة التوازن الناتجة عن عوامل معينة مثل خفض إنتاج تحالف «أوبك+»، واستمرار التوترات التجارية، وتباطؤ الطلب الصيني إثر انتشار فيروس كورونا والذي أدى إلى إعلان بنك الصين المركزي عن ضخ ما يعادل 174 مليار دولار عن طريق عمليات إعادة الشراء العكسي لدعم الاقتصاد، إضافة إلى المخزونات، ونمو المعروض من خارج اوبك — خاصة بعد الربع الثاني من عام 2020 — فإن الشركة تتوقع ان يتراوح سعر تداول خام برنت بين 55 إلى 65 دولار امريكي.

إلى ذلك، اوضحت د. ليلى بنعلي، كبير الخبراء الاقتصاديين في ابيكورب: إن الاستقرار النسبي لأسعار النفط لا يعكس وفرة المعروض بقدر ما يعكس الدور الرئيسي الذي تقوم به لأسواق النفط ذات السيولة العالية، مشيرة إلى ان مصدر القلق الحقيقي يكمن في حالة الترقب الانتظار السائدة حيال مختلف القضايا الجيوسياسية والمالية، والتي اثرت بدورها على السوق والمستثمرين.»

هذا واشارت ابيكورب إلى ان لاعبي السوق يبحث عن إشارات واضحة حول ثلاث قضايا يكتنفها الغموض، وهي حالة الامبالاة حيال وضع الاقتصاد العالمي الكلي، والتغير المناخي (اي تسعير الكربون)، والردود المتبادلة بين الولايات المتحدة وايران.

وقالت الشركة ان قبل تفشي فيروس كورونا، كان لا يزال بمقدور الاقتصاد العالمي ان يشهد انطلاق دورة جديدة من الانتعاش التدريجي، إذ لم يتم بعد معرفة كامل ابعاد التداعيات العالمية للسياسات التجارية غير المستقرة، والتباطؤ الذي تشهده الصين، وتضخم حجم المديونية غير الآمنة للشركات.

أما فيما يتعلق بتسعير الكربون، أبانت الشركة ان حالة الترقب والإنتظار السائدة في السوق قد ترجمت مؤخراً إلى دعوات لتوجيه الاستثمارات بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات. ورغم عدم تاثر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بهذه الدعوات بشكل مباشر، إلا انها شهدت بالفعل تراجعا في الاستثمارات بنحو 70 مليار دولار امريكي وفقا لتقرير توقعات الاستثمار في قطاع الغاز للفترة 2019–2023 لابيكورب مقارنة بتقرير عام 2018. وهذا التراجع قد يؤثر سلباً على حجم المعروض والقرارات المتعلقة بالسياسات المحلية، فضلاً عن التوترات التجارية باسواق التصدير، ولا سيما في اوروبا.

وكما ورد في التقرير الذي اصدرته ابيكورب في نوفمبر 2019 بعنوان «تحول الطاقة: إعادة صياغة الاستثمارات والاستراتيجيات»، فهناك حاجة ملحة لمؤشرات سوقية واضحة فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة، حيث سيؤدي وجود هيكلية واضحة لتسعير الكربون إلى تساوي الفرص امام تقنيات الطاقة ويوفر ظهورا اكبر للجهات المعنية بالتمويل، وخاصة المنتمية للقطاع الخاص.

وبالنظر إلى العائدات، فقد تذيّل قطاع الطاقة قائمة القطاعات المدرجة على مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» خلال الفترة من سبتمبر 2009 حتى سبتمبر 2019، محققا عائدات تزيد قليلا عن 30%، وذلك بفارق واضح عن قطاعات الرعاية الصحية والعقارات وتقنية المعلومات التي فاقت نسبة عائداتها 200%.

وفي هذا السياق، اشارت ابيكورب إلى ان السنوات القليلة الماضية كانت صعبة، حيث سجلت اسعار اسهم بعض الشركات الدرجة ادنى مستويات لها منذ عدة عقود. وقد رأى المنتجون المستقلون للنفط الصخري الأمريكي ان تدفق رؤوس الأموال منخفضة التكلفة من أسواق الأسهم بالرغم تقديمهم عوائد محدودة للمستثمرين هو وضع لن يستمر إلى الأبد، ما اثر بشكل كبير على بعض هؤلاء المنتجين. المستثمرون هؤلاء باتوا يشددون على وجود مستويات أعلى من اللبات والصلابة في ظل التوجه نحو مستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية.»

من جهة أخرى، فإن العائدات المتضائلة المتوقعة للفرص المتاحة امام اصحاب الأصول على مدار العقد المقبل قد تشكل عاملاً إيجابيا لشرائح معينة ضمن قطاع الطاقة، طالما كانت تمتاز بالصلابة والكفاءة التشغيلية والقدرة على استقطاب رؤوس الأموال.

ولفتت ابيكورب في هذا السياق إلى ان السوق يشهد تحولا مثيرا للاهتمام في طبيعة العلاقة بين شركات الطاقة والمستثمرين والذي من شانه رسم ملامح شركات الطاقة المستقبلية. هذا إضافة إلى ان المستثمرين الراغبين في تحمل نسبة اعلى من المخاطرة في قطاع صناعات المنبع سيفضلون توجيه استثماراتهم إلى الشركات التي تمتلك تلك المزايا. وقد تمهد هذا الديناميكية المتغيرة الطريق لنشوء هيكلية مبتكرة للعلاقة بين شركات النفط والغاز والمستثمرين المؤسسيين.

وانتقالا إلى قطاع المرافق، اوضحت الشركة ان الجزء الأكبر من التمويل التقليدي لا يزال يذهب إلى الشركات الكبرى الأعلى تقييماً، مما يجعل الشركات والمؤسسات الأصغر تلجأ إلى آليات التمويل المخصصة. وفيما تمكن قطاع الطاقة المتجددة من الاستفادة بالفعل من مثل هذه الهياكل في ظل غياب هيكل رسمي لتسعير الكربون، فإن بقية سلسلة القيمة لم تتمكن بعد من مواكبة تلك التطورات.

هذا وقالت الشركة ان الأبحاث المستقبلية التي ستصدرها ستشمل ثلاثة مجالات رئيسية هي بانشد الحاجة للدعم الاستثماري من أجل تسهيل عملية الانتقال والتحول إلى نظم الطاقة المستدامة، وهي قطاعات الغاز الطبيعي، والحلول المرتبطة بمرونة النظم وحبس الكربون والاستفادة منه وتخزينه، وخدمات الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على تآكل القيمة والأصول الجانحة.

صافي التغير في إجمالي الاستثمارات للفترة 23-2019 (مليار دولار أمريكي)

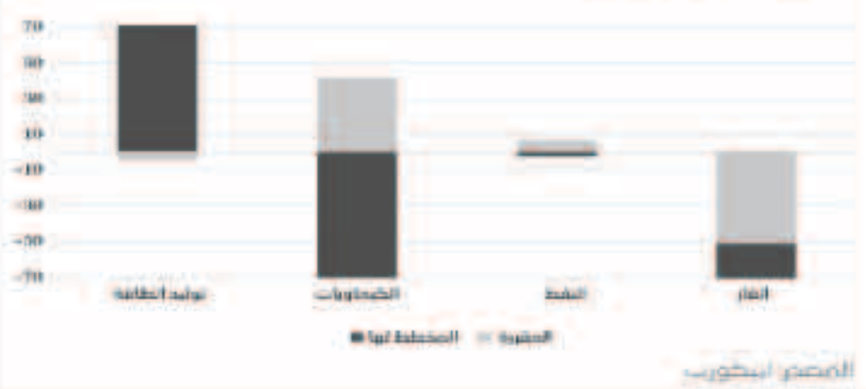

المصدر: ابيكورب

رسم بياني توضيحي

التغيرات الظاهرة في الطلب الصيني على النفط، على أساس سنوي (مليون برميل يوميا)

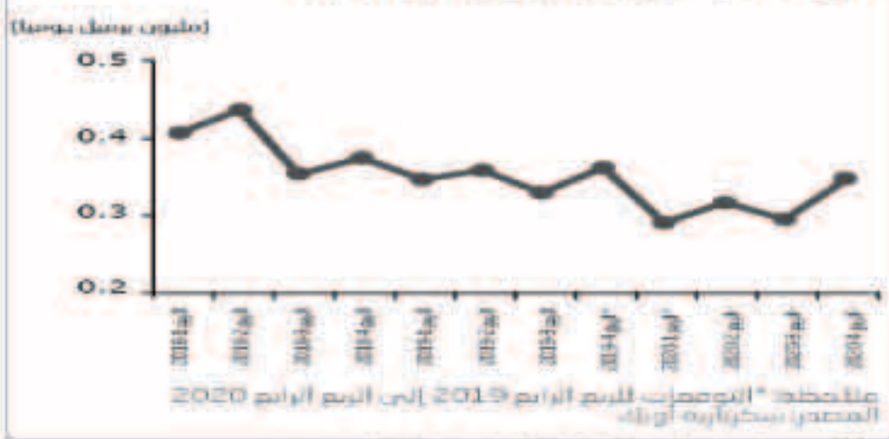

ملاحظة: *التوقعات للربع الرابع 2019 إلى الربع الرابع 2020
المصدر: سكواريه أوزلك

رسم بياني يوضح التغيرات الظاهرة في الطلب الصيني على النفط

■ هناك حاجة للاستثمارات في الغاز الطبيعي وخدمات الطاقة من أجل تعزيز جهود التحول إلى نظم الطاقة المستدامة

رعاية ماسية للمعرض التكنولوجي

بنك الخليج يدعم «كويتك الدولي 2020»

أعلن بنك الخليج عن رعايته الماسية لمعرض كويتك الدولي 2020 الحدث التكنولوجي الأكبر من نوعه في الكويت، والذي يقام في الفترة من 6 – 9 فبراير الجاري في ارض المعارض الدولية بمشرف – قاعة 6 بتواجد أكبر الشركات المحلية والعالمية من قطاعي التكنولوجيا والاتصالات والجهات الحكومية ومؤسسات الدولة المختلفة.

وتأتي هذه الرعاية من منطلق التزام بنك الخليج بالتواجد في الأنشطة والفعاليات المختلفة التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف التنموية للدولة، خاصة الأنشطة والمشاريع المتعلقة بقطاع الاتصالات والتكنولوجيا.

ويعتبر معرض كويتك الدولي 2020 من أكبر الفعاليات المتخصصة بقطاع التكنولوجيا والاتصالات على مستوى الكويت، حيث يهدف إلى تقديم حلول فعالة لأجهزة الدولة المختلفة بما يخدم احتياجات المجتمع من أفراد ومؤسسات بشكل أكثر فعالية، وتعكس مشاركة البنك في المعرض تركيزه على النمو والازدهار التكنولوجي وتطوير البيئة التكنولوجية بما يخدم العملاء.

وحول هذه الرعاية، مساعد المدير العام للاتصالات المؤسسية في بنك الخليج، أحمد الأمير: «نشجع في بنك الخليج التطور التكنولوجي ونسعى له دائمًا. ولذلك ندعم مثل هذه المعارض التي تشكل فرصة عظيمة للشركات الكبرى للتعرف على احدث ما يقدمه القطاع التكنولوجي.»

ويهدف معرض كويتك الدولي إلى إيجاد ملتقى بين صناع القرار وبين الشركات والأفراد في قطاعي الاتصالات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى خلق الفرص للشركات والمؤسسات المتخصصة بالتعرف على المشاريع والفرص المطروحة وإيجاد آلية للتواصل من خلال عرض الشركات لخدماتها ومنتجاتها بالمعرض، وبما يسهم ايضا في تطوير البنية التحتية للمشروعات التنموية المختلفة.

أحمد الأمير

هدايا نقدية فورية طوال شهر فبراير

بنك برقان يحتفل بالأعياد الوطنية مع عملائه

ناصر القيسي

أعلن بنك برقان عن مشاركته إحتفالات الكويت بمناسبة الأعياد الوطنية مع عملائه الكرام من خلال فروعه حيث سيقوم بمفاجأة عملائه زائري الأفرع بهدايا نقدية فورية تصل لغاية 1000 د.ك. لغاية 20 فبراير، سيحصل عميل واحد كل يوم في احد فروع البنك على هدية نقدية فورية! يشجع البنك عملائه على زيارة فروعهم حيث يمكنهم أن يكونوا احد الفائزين المحظوظين.

وتعليقا قال رئيس المجموعة المصرفية الشخصية في بنك برقان ناصر محمد القيسي: « كعادته بنك برقان يحرص بمشاركة عملائه الكرام باحتفالات الأعياد الوطنية عن طريق تقديم كل ما هو مميز لهم. فخلال شهر فبراير، سيقوم البنك بتقديم هدية لعملائه من خلال فروعه. و تعتبر هذه الاحتفالات جزءا لا يتجزأ من تراثنا الوطني الذي نفخر به».

و في هذه المناسبة يقدم بنك برقان التهنئة للشعب الكويتي وعملائه الكرام بمناسبة الأعياد الوطنية.

بروبكر: «الأفعى» تستهدف البنى التحتية في المنشآت والقطاعات الحيوية

من النادر أن يستطيع المتسللون والهاكرز التدخل بشكل مباشر في أنظمة التحكم الصناعية للبنى التحتية والمنشآت الحيوية، ولكن عندما يكون لديهم منفذ أو ثغرة تخولهم من فعل ذلك، فتكون هناك أضرار كارثية على هذه القطاعات، مثل ما شهدناه من انقطاع للتيار الكهربائي في أوكرانيا وتدمير لأجهزة الطرد المركزي في المفاعلات النووية الإيرانية. رصدت الأبحاث والشركات المتخصصة بالأمن السيبراني الآن برمجيات خبيثة جديدة تستهدف أنظمة التحكم والبنية التحتية الحيوية وتدعى هذه البرمجية باسم «الأفعى» (Snake)، التي توقف عمليات الأنظمة والبرامج المستهدفة، وتشفر البيانات الأساسية.

ومن جانبه أوضح ناثان بروبكر، مدير التحليل الأول لدى شركة « فاير آي» عن وجود برمجة خبيثة تدعى «الأفعى» وتستهدف البنى التحتية وأنظمة التشغيل والهاكرز التحكم الصناعية في المنشآت والقطاعات الحيوية، قائلاً: «إن التداخل الذي نشهده بين الخدمات والعمليات المستهدفة من قبل برمجية «سنيك هوز» (SnakeHose) و«ميغا كورتس» (Mega Cortex) من المحتمل ان يكون عرضياً. حيث من المتوقع أن يكون مطور أو مطورو هذه البرامج الضارة قد نسخ أجزاء من قائمة التعليمات البرمجية لـ «ميغا كورتس» لأنها كانت متاحة للجمهور أو أنهم أرادوا الحصول على النتيجة والتأثير المماثل لما تحدثه برمجية «ميغا كورتس». استنادا إلى تحليلاتنا، نعتقد ان برمجية «سنيك هوز» الضارة توقف عمليات محددة متعلقة بأنظمة التحكم الصناعية وتكنولوجيا التشغيل للقطاعات الحيوية وذلك لضمان أن تؤثر هذه البرمجية على البيانات والملفات التي تستخدمها برامج تشغيلية محددة. يشير هذا الشيء إلى وجود نية للتوسيع الوعي بخطورة هذه البرامج الضارة، أو على الأقل، وجود مستوى معين من الوعي حول الاستهداف المحتمل لبرنامج واجهة تخاطب الإنسان مع الآلة (HMI) والبرمجيات التقليدية الموجودة في البيئات المستهدفة. لا يوجد دليل قوي في الوقت الحالي يشير إلى أن برمجية «سنيك هوز» قد تم تصميمها لاستهداف بيئات تكنولوجيا العمليات على وجه التحديد، لأننا كنا سنشاهد على الأرجح برامج وعمليات إضافية لأنظمة التحكم الصناعي وعمليات التشغيل التي تتم الإشارة إليها عادة في قائمة أسماء العمليات التي تم إنهاؤها بواسطة البرامج الضارة.»

ناثان بروبكر

الصين تخفض نسب الرسوم الإضافية على منتجات أمريكية إلى النصف

أعلنت لجنة التعرفة الجمركية في مجلس الدولة الصيني أمس الخميس أن بكين ستبدأ اعتبارا من ال14 من فبراير الجاري خفض معدلات الرسوم الإضافية على بعض المنتجات الأمريكية الى النصف.

واوضحت اللجنة في بيان بحسب ما أوردته وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) ان من شان هذه الخطوة ان تقلل نسبة الرسوم إلى النصف على المنتجات الامريكية في القائمة الخاضعة للرسوم الإضافية بنسبتي 10 في المئة و5 في المئة والتي طبقت مطلع سبتمبر الماضي.

واضافت ان هذه الرسوم كانت ضمن تدابير مضادة استهدفت بعض المنتجات الأمريكية التي تبلغ قيمتها 75 مليار دولار.

يذكر ان قرار الصين بخفض الرسوم الجمركية الى النصف يأتي بعد أن أعلن الجانب الأمريكي في ال16 من يناير الماضي تخفيض نسب الرسوم الجمركية الإضافية البالغة 15 في المئة إلى النصف على منتجات صينية بقيمة 120 مليار دولار يبدأ تنفيذها في ال14 من الشهر الجاري.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني ليو خه في قد وقعا في البيت الأبيض في ال15 من يناير الماضي المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين الجانبين.